# اعتماد الأقيسة العقلية الصحيحة والأمثال المضروبة في القرآن لتقرير مسائل الاعتقاد

د. عبدالرزاق بن طاهر معاش
الأستاذ المشارك بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الملك فيصل- المملكة العربية السعودية
amaash@kfu.edu.sa

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٤/١٢/١٤م
تاريخ القبول: ٢٠٢٤/١٢/٣٠م
تاريخ النشر: ٢٠٢٤/١٢/٣١م

**ملخص البحث:**

يتناول البحث الحديث عن الأقيسة العقلية والأمثال المضروبة في القرآن، ومكانتها في الاستدلال العقلي النقلي على قضايا الاعتقاد، حيث تميّز بالأخذ به أهل السنة في مسالكهم في النظر في الألفاظ الواردة في الكتاب والسنة إضافة إلى مسالك أخرى كإثبات ظواهر النصوص وأنها حق، والعمل بالمحكم والإيمان بالمتشابه، والتماس تأويل المتشابه بالرد إلى المحكم، واعتماد ما ورد عن الرسول ﷺ مورد التفسير والبيان للنصوص، وأنه قاطع في تلك الموارد.

وأبرز أهداف هذا البحث هو دفع فرية أن منهج أهل السنة في الاعتقاد منهج خطابي مما يصلح للعوام فقط، وأما المنهج البرهاني الذي يثبّت تأصل مسائل الاعتقاد فهو من اختصاص الفلاسفة والمناطقة وأهل الكلام المذموم.

وقد سلكت في بيان هذا الموضوع المنهج الاستقرائي بتتبع جزئياته، والمنهج التحليلي الاستنباطي لبيان أوجه الاستدلال العقلي بها ونتائجه.

واشتمل البحث على مقدمة، وتمهيد، وثمانية مباحث، وخاتمة.

**الكلمات المفتاحية:** الأقيسة العقلية، الأمثال المضروبة في القرآن، تقرير العقيدة، علم الكلام والفلسفة.



الإحالة: معاش، د. عبدالرزاق بن طاهر، ٢٠٢٤، اعتماد الأقيسة العقلية الصحيحة والأمثال المضروبة في القرآن لتقرير مسائل الاعتقاد، مجلة القلم للعلوم الإنسانية والتطبيقية (علميَّة - دوريَّة – محكَّمة) ١١-٤٦، ١٤٨-١٦٩.

# Adopting correct rational analogies and parables in the Holy Qur'an to establish doctrine issues

Dr. Abdulrazzaq Taher Ma'ash
Associate Professor, Faculty of Sharia and Islamic Studies, King Faisal University, Saudi Arabia

Received (date): 14/12/2024
Accepted (date): 30/12/2024
Published (date): 31/12/2024

**Abstract:**

This article aims to refute the claim that the Ahl al-Sunna approach in doctrine is rhetorical and suitable only for the common people. It asserts that the demonstrative approach is exclusive to philosophers, tackling the rational analogies and parables stated in the Holy Qur'an and their significance in rational and correct reasoning on doctrine issues. It highlights the distinct approach of Ahl al-Sunna in interpreting the utterances found in the Holy Qur'an and Sunna along with other approaches such as affirming the apparent meanings of the texts as truth, adhering to muhkam, believing in mutashabih, among others as discussed in the article. The study employs the inductive approach to trace its components and the analytical and inferential approach to elucidate the aspects and outcomes of rational reasoning in this regard. It is divided into eight sections, along with an introduction and conclusion.

**Keywords**: Rational analogies, parables in the Holy Qur'an, determining doctrine, scholastic science, philosophy

**المقدمة:**

الحمد لله ربّ العالمين، وصلّى الله وسلّم وبارك على عبده ورسوله محمّد ﷺ، وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد:

فإن الاستدلال العقلي الصحيح مما طفحت به آيات الله في القرآن الكريم، وأبرز صوره الأقيسة العقلية والأمثال المضروبة حيث تميّز به أهل السنة في مسلكهم في الألفاظ الواردة في الكتاب والسنة إضافة إلى مسالك أخرى في ألفاظ الكتاب والسنة[1]، باعتمادهم – في الحجاج العقلي والاستدلال العقلي لإثبات العقائد – على الأقيسة العقلية الشرعية، ومنها الأمثال المضروبة في القرآن الكريم، استغناءً منهم واكتفاءً بها عن المناهج العقلية البدعية، المستقاة من الفلسفة اليونانية والمنطق الأرسطي.

ومما لفت انتباهي إلى هذا الموضوع، ما قرأته عن الفلاسفة المنتسبين للإسلام، وأرباب الكلام من أن منهجهم هو المنهج البرهاني الذي يصلح لبيان العقائد الدينية، أما منهج أهل الأثر فهو منهج خطابي يعتمد على الرواية والسرد، دون عمق فلسفي أو نظر تأملي، فاتجهتُ إلى التفتيش في حقيقة هذه الدعوى الخطيرة التي فيها استهانة بمصادر المسلمين الأصلية، وبمناهج علماء الإسلام على مرّ القرون.

فعزمت على الكتابة في هذا الموضوع، وجعلته بعنوان: « اعتماد الأقيسة العقلية الصحيحة والأمثال المضروبة في القرآن لتقرير مسائل الاعتقاد».

**أهمية الموضوع:**

لموضوع الاستدل العقلي وأدواته في القرآن الكريم أهمية بالغة، تبرز من خلال النقاط التالية:

١- أنه يقوم على نصوص القرآن القاطعة للحجة، والجامعة لكل مسالك الاستدلال التي يقوم عليها منهج الاستدلال عند المسلمين.

٢- أن الأقيسة العقلية التي في القرآن الكريم فاقت ما يعرفه المناطقة وغيرهم من أنواع الأقيسة.

٣- أن القياس من أهم وسائل الاستدلال لتحقيقه للسعة في أنواع الأدلة وآثارها العلمية.

**أسباب اختيار الموضوع:**

١- من أقوى الأسباب التي دعتني لاختيار هذا الموضوع هو الدعوى الجائرة ضد علماء السلف بأن منهجهم خطابي يصلح للعامة فقط، وأنهم بعيدون عن استعمال الاستدلال العقلي البرهاني الذي استأثر به الفلاسفة والمناطقة ومن سار على نهجهم من أهل الكلام المذموم.

٢- عدم وجود دراسة – في حدود علمي- في هذا الموضوع من حيث توظيف الأمثال القرآنية التي هي من قبيل المقاييس العقلية في الاستدلال.

**أهداف البحث:**

١- تتبع بعض النماذج القرآنية المتضمنة بألفاظها ومبانيها، أو بمعانيها للاستدلال العقلي على قضايا الاعتقاد الكبرى التي عاند فيها أعداء الرسل ومخالفوهم.

٢- تحليل تلك المضامين الاستدلالية وبيان غاياتها الحجاجية، وقوتها البيانية القاطعة لعذر الجهل أو سوء الفهم.

٣- بيان تهافت حجج من يتهم منهج السلف بالقصور عن مستوى مخالفيهم من الفلاسفة والمناطقة وأهل الكلام في مناهج الاستدلال والحجاج.

**الدراسات السابقة:**

من خلال النظر في فهارس المكتبات الجامعية والعامة، ومنصات البحث العلمي، وجد الباحث مجموعة دراسات في منزلة الأدلة النقلية ذات الدلالة العقلية، ومنها – وهي أهمها في نظري- دراسة الدكتور سعود العريفي بعنوان: "الأدلة العقلية النقلية على أصول الاعتقاد"، وهي دراسة واسعة شملت أغلب الأصول العقدية، وقد رجعت إليه في هذا البحث، غير أن بحثي يختلف عنها في تحليل الأقيسة العقلية التي احتواها القرآن، وبيان مراميها، واستنباط أوجه الإلزام فيها، مما يبهت المخالف والمعاند لها.

**منهج البحث:**

وقد سلكت في هذا البحث: المنهج الاستقرائي في تتبع الدلالات العقلية في نصوص الوحي، والمنهج التحليلي والاستنباطي لتلك النصوص للوصول إلى معاني تلك الدلالات التي ألفيتها دامغة، وقاطعة لحجة أي متقوّل منتقِص لمنهج الحجاج القرآني، وبيانه في تآليف الأئمة والعلماء المعتبرين في الأمة على مرّ القرون.

وقد وثّقت كل النقول التي اعتمدتها في البحث، وخرّجت نصوص السنة من مصادرها الأصلية. وبالله التوفيق.

**خطة البحث:**

اشتملت خطة البحث على مقدمة، وتمهيد، وثمانية مباحث، وخاتمة.

المقدمة واشتملت على فكرة الموضوع، وأهميته، وأسباب اختياره، وأهدافه، والدراسات السابقة، ومنهجه، وخطته.

التمهيد: وفيه التعريف بمصطلحات عنوان البحث، وهي: الأقيسة العقلية، الأمثال، العقيدة.

المبحث الأول: دلالات القرآن سمعية عقلية، وقطعية يقينية.

المبحث الثاني: وجود المخلوقات وأوجه دلالتها على الخالق.

المبحث الثالث: إثبات الكمال لله تعالى القياس الصحيح الذي لا يجوز غيره في حق الله تعالى لإثبات كماله.

المبحث الرابع: إثبات النبوة

المبحث الخامس: إثبات المعاد الأخروي.

المبحث السادس: طريق التسوية بين المتماثلين والتفريق بين المختلفين.

المبحث السابع: خصائص الأدلة العقلية النقلية.

المبحث الثامن: اضطراب أهل الكلام واختلافهم في معقولاتهم.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج.

**المبحث الأول: دلالات القرآن سمعية عقلية، وقطعية يقينية:**

من القضايا المسلّمة في ديننا أن نصوص القرآن يقينية في ثبوتها ودلالتها، فـ(دلالة القرآن سمعية عقلية، قطعية يقينية، لا تعترضها الشبهات، ولا تتداولها الاحتمالات، ولا ينصرف القلب عنها بعد فهمها أبدا ) [٢].

قال تعالى: ﴿ وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ﴿٣٣﴾ ﴾ [الفرقان: ٣٣].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (أخبر سبحانه أن الكفّار لا يأتونه بقياس عقلي لباطلهم، إلا جاءه الله بالحق، وجاءه من البيان والدليل وضرب المثل، بما هو أحسن تفسيراً، وكشفاً وإيضاحاً للحق من قياسهم)[٣].

وفي هذا دحض لادعاءات المتكلمين في كونهم أصحاب قطعيات عقلية، وبراهين منطقية قصُر عنها الشرع المنزّل من عند الله تعالى[٤]؛ كما قال عبد الجبّار الهمذاني تعليقاً على قول الله تعالى: ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ﴾ [المائدة:٣]: (المراد أنه أكمل الشرائع، لا الأمور العقلية)[٥].

فقد غلِطوا في ذلك غلطاً عظيماً، بل ضلّوا ضلالاً مبيناً في ظنّهم أن دلالة الكتاب والسُّنة إنما هي بطريق الخبر المجرّد؛ بل الأمر ما عليه سلف الأمة وأئمتها أهل العلم والإيمان من أن الله سبحانه وتعالى بيّن من الأدلة العقلية التي يحتاج إليها في العلم بذلك ما لا يقدر أحد من هؤلاء قدره، ونهاية ما يذكرونه جاء القرآن بخلاصته على أحسن وجه، وذلك كالأمثال التي يذكرها الله في كتابه وقال فيها ﴿ وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا الْقُرْآنِ مِن كُلِّ مَثَلٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٢٧﴾ ﴾ [الزمر: ٢٧].

(فإن الأمثال المضروبة هي الأقيسة العقلية، سواء كانت قياس شمول أو قياس تمثيل، ويدخل في ذلك ما يسمّونه براهين وهو القياس الشمولي المؤلف من المقدّمات اليقينية، وإن كان لفظ البرهان في اللّغة أعمّ من ذلك، كما سمّى الله آيتي موسى برهانين[٦])[٧].

(فإن الرسل دلّت الناس وأرشدتهم إلى ما به يعرفون العدل، ويعرفون الأقيسة العقلية الصحيحة التي يستدل بها على المطالب الدينية.. بل الرسل صلوات الله عليهم بيّنت العلوم العقلية التي بها يتم دين الناس علماً وعملاً)[٨].

وهذه الأدلة هي مضمون الميزان الذي أنزله الله تعالى مع الكتاب. قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ وَٱلۡمِيزَانَۗ وَمَا يُدۡرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٞ ١٧﴾ [الشورى: ١٧].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (الميزان الذي أنزله الله مع الكتاب حيث قال الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ وَٱلۡمِيزَانَۗ وَمَا يُدۡرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٞ ١٧﴾[الشورى: ١٧]، وقال: ﴿وَأَنزَلۡنَا ٱلۡحَدِيدَ فِيهِ بَأۡسٞ شَدِيدٞ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ﴾ [الحديد: ٢٥] ميزان عادل يتضمن اعتبار الشيء بمثله وخلافه، فيُسوَّى بين المتماثلين، ويُفرَّق بين المختلفين بما جعله الله في فِطر عباده وعقولهم من معرفة التماثل والاختلاف)[٩].

## المبحث الثاني: وجود المخلوقات وأوجه دلالتها على الخالق.

وقد حفل القرآن العظيم بمثل هذه الأدلة في إثبات وجود الله تعالى ووحدانيته، وتفرّده بالخلق، واتصافه بصفات الكمال، وتنزهه عن كل نقص. وفي إثبات النبوة والمعاد الأخروي؛ وإقرار ميزان العدل.

ومن أمثلة ذلك:

١- **دلالة المخلوقات على خالقها سبحانه وتعالى، وعلمه، وقدرته، ومشيئته، ورحمته، وحكمته**[١٠]: فإن وجود هذه المخلوقات مستلزم لوجود ذلك كله، ووجودها بدون ذلك ممتنع، فلا توجد إلاّ دالة على ذلك.

قال تعالى: ﴿أَمۡ خُلِقُواْ مِنۡ غَيۡرِ شَيۡءٍ أَمۡ هُمُ ٱلۡخَٰلِقُونَ ٣٥﴾[الطور: ٣٥].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (إن هذا تقسيم حاصر. يقول: أَخُلقوا من غير خالق خَلَقهم؟ فهذا ممتنع في بداهة العقول. أم هم خلقوا أنفسهم؟ فهذا أشدّ امتناعاً. فعُلم أنّ لهم خالقاً خلقهم، وهو سبحانه ذكر الدليل بصيغة استفهام الإنكار ليبيّن أن هذه القضية التي استدلّ بها فطرية، بديهية، مستقرة في النفوس، لا يمكن أحداً إنكارها. فلا يمكن صحيح الفطرة أن يدّعي وجود حادث بدون محدث أحدثه، ولا يمكنه أن يقول: هو أحدث نفسه)[١١].

ومن أوجه الإلزام بهذه الآية: أنهم إذا أقرّوا أن ثَمّ خالقاً غيرهم لامتناع خلقهم من غير خالق، ولامتناع خلقهم لأنفسهم؛ فما الذي يمنعهم من الإقرار لله تعالى بالعبادة دون الأصنام، ومن الإقرار بأنه قادرٌ على البعث؟[١٢].

## المبحث الثالث: إثبات الكمال لله تعالى:

القياس الصحيح الذي لا يجوز غيره في حق الله تعالى لإثبات كماله يكون من خلال استعمال قياس الأولى، وإثبات صفة الكمال بنفي ما يناقضها، وبيان ذلك في المطلبَين الآتيَين:

### المطلب الأول: استعمال قياس الأَوْلى:

قياس الأَوْلى كما عرّفه شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ هو: (أن يكون الحكم المطلوب أولى بالثبوت من[١٣] الصورة المذكورة في الدليل الدالّ عليه)[١٤].

فالله جلّ وعلا ليس كمثله شيء، لا في نفسه، ولا في أسمائه وصفاته، ولا في أفعاله، فلا يجوز في حقِّه قياس تمثيل وهو ما يستوي فيه حكمُ الأصل والفرع، ولا قياس شمول يستوي جميع أفراده تحت قضية كلية واحدة.

بل الواجب في حقّه تعالى هو قياس الأَوْلى، بحيث يكون كل كمال ثبت للمخلوق لا نقص فيه بوجه من الوجوه فالخالق جلّ وعلا أولى به؛ كما أن كل نقص وعيب إذا وجب نفيه عن شيء من المخلوقات، فإنه يجب نفيه عن المولى جلّ وعلا بطريق الأَوْلى[١٥].

ففي إثبات الكمال لله تعالى تأتي الأدلة القرآنية العقلية على منحيَيْن[١٦]:

**المنحى الأول: الترجيح والتفضيل**: وهو أن الكمال إذا ثبت للمحدَث الممكن المخلوق، فهو للواجب القديم الخالق أولى.

ودليل هذا قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ۚ وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٢٧﴾﴾ [الروم: ٢٧]، وقوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوْءِ ۖ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٦٠﴾﴾ [النحل: ٦٠].

وفُسّر "المثل الأعلى" بأنه الكمال المطلق من كل وجه[١٧]. فهو إثبات الكمالات كلها لله وحده، وصيغة «أفعل» تدلّ على أنه أعلى من غيره[١٨].

قال ابن القيم ــ رحمه الله ــ: (المثل الأعلى وهو الكمال المطلق، المتضمن للأمور الوجودية، والمعاني الثبوتية، التي كلما كانت أكثر في الموصوف وأكمل كان أعلى من غيره. ولما كان الرّب تعالى هو الأعلى ووجهه الأعلى، وكلامه الأعلى وسمعه الأعلى، وبصره وسائر صفاته عليا؛ كان له المثل الأعلى، وكان أحق به مِن كل مَن سواه)[١٩].

وكما ثبت هذا من حيث الإثبات، فإنه يثبت كذلك من حيث النفي والتنزيه، من كون كل نقص وجب نفيه عن شيء من المخلوقات، فالخالق جلّ وعلا أَوْلى أن ينزّه عنه.

من ذلك ما ردّ به الله تعالى على الكفّار لما نسبوا له تعالى الولد، وكانوا يقولون: الملائكة بنات الله. فقال تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ۝٥٧ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ۝٥٨ يَتَوَٰرَىٰ مِنَ ٱلْقَوْمِ مِن سُوٓءِ مَا بُشِّرَ بِهِۦٓ أَيُمْسِكُهُۥ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُۥ فِى ٱلتُّرَابِ أَلَا سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ۝٥٩ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوْءِ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ۝٦٠﴾ [النحل: ٥٧–٦٠].

وقال تعالى: ﴿أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَىٰكُم بِٱلْبَنِينَ ۝١٦ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَٰنِ مَثَلًا ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ۝١٧ أَوَمَن يُنَشَّؤُا۟ فِى ٱلْحِلْيَةِ وَهُوَ فِى ٱلْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ ۝١٨ وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا أَشَهِدُوا۟ خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَٰدَتُهُمْ وَيُسْـَٔلُونَ ۝١٩﴾ [الزخرف:١٦-١٩].

وقال تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ۝١٩ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ ۝٢٠ أَلَكُمُ ٱلذَّكَرُ وَلَهُ ٱلْأُنثَىٰ ۝٢١ تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰٓ ۝٢٢﴾ [النجم: ١٩–٢٢].

(فبيّن سبحانه أن الربّ الخالق أَوْلى بأن ينزّه عن الأمور الناقصة منكم، فكيف تجعلون له ما تكرهون أن يكون لكم، وتستحيون من إضافته إليكم، مع أن ذلك واقع لا محالة، ولا تنزهونه عن ذلك وتنفونه عنه، وهو أحق بنفي المكروهات المنقصات منكم)[٢٠].

**المنحى الثاني: الاستدلال بالأثر على المؤثّر:**

ملخّص هذه الطريقة هو أن واهب الكمال والمتفضّل به أحق بالاتصاف به من المخلوق الموهوب.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (من جعل غيره على صفة من صفات الكمال فهو أولى باتصافه بصفة الكمال من مفعوله، وأما صفات النقص فلا يلزم إذا جعل الجاعل غيره ناقصاً أن يكون هو ناقصاً، فالقادر يقدر أن يعجز غيره، ولا يكون عاجزاً، والحي يمكنه أن يقتل غيره، ولا يكون ميتاً. وكذلك من جعل غيره ظالماً وكاذباً، لا يلزم أن يكون ظالماً وكاذباً؛ لأنها صفات نقص)[٢١].

من أدلة هذا الطريق قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا عَادٌ فَٱسْتَكْبَرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَقَالُوا۟ مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَكَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا يَجْحَدُونَ ۝١٥﴾ [فصلت: ١٥].

فكل ما في المخلوقات من قوة وشدة، فإنها تدلّ على أن الله أقوى وأشدّ، وكذا ما فيها من علم

وحياة فالله أعلم وأولى بالحياة منها(٢٢).

**المطلب الثاني: إثبات صفات الكمال بنفي ما يناقضها(٢٣):**

مضمون هذه الطريقة هو: أن الله تعالى لو لم يكن موصوفاً بإحدى الصفتين المتقابلتين للزم اتصافه بالأخرى.

فلو لم يكن الله تعالى موصوفاً بالحياة لكان متصفاً بالموت؛ ولو لم يكن موصوفاً بالكلام لكان متصفاً بالخرس، وكذا لو لم يكن موصوفاً بالسمع لكان متصفاً بالصّمم.

فإذا سلبنا عنه إحدى الصفتين المتقابلتين استلزم ذلك ثبوت الأُخرى له(٢٤).

ولا شك هنا أن المنفي عن الله هو صفات النقص، فثبت له تعالى ما يقابلها من صفات الكمال.

من أدلة هذا الطريق قوله تعالى عن عجل بني إسرائيل: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ﴿٨٩﴾﴾ [طه: ٨٩].

قال ابن القيّم: (جعل امتناع صفة الكلام والتكليم، وعدم ملك الضرّ والنفع دليلَ عدم الإلهية، وهذا دليل عقلي سمعي على أن الإله لابدّ أن يُكلّم ويتكلّم، ويملك لعابده الضر والنفع، وإلا لم يكن إلهاً)(٢٥).

**المبحث الرابع: مسالك إثبات النبوة:**

دلائل صدق النبي في دعوى النبوة أنواعٌ كثيرة لا تترك للعقل مجالاً للتردّد أو الشكّ، لأنها دلائل عقلية يقينية، وأهم تلك الأنواع:

**النوع الأول: دلالة المسلك النوعي لما جاء به النبي ﷺ :**

ما جاء به النبي من الخبر عن الله تعالى، وما تضمّنه من الحديث عن الغيب الماضي والمستقبل، مما يواطىء ما أخبرت به الرسل قبله، ونطقت به الكتب المنزلة عليهم؛ هذا وهو أميٌّ، ولم يكن له اطّلاع على ما عند أهل الكتاب بل كان غافلاً عن ذلك، كما قال تعالى: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَٰذَا الْقُرْآنَ وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ ﴿٣﴾﴾ [يوسف: ٣]، وقال تعالى في آخر هذه السورة: ﴿ذَٰلِكَ مِنْ أَنبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ أَجْمَعُوا أَمْرَهُمْ وَهُمْ يَمْكُرُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ [يوسف: ١٠٢].

**النوع الثاني: دلالة المسلك الشخصي على نبوة النبي ﷺ:**

دلالة أحوال النبي ﷺ وصـفاته قبل البعثة وبعدها على نبوّته، فمن تأمّل أحوال النبي ﷺ قبل البعثة وبعدها علم علماً يقينياً أنه لابدّ أن يكون صادقاً في دعواه، لأنّه كان أصدق الناس وأبعدهم عن الكذب على الإطلاق، بشهادة الله عزّ وجلّ وكفى بالله شهيداً.

**النوع الثالث: دلالة الآيات والمعجزات:**

ما أجرى الله على يديه من المعجزات والآيات، ومع وجود الآيات الدالة على النبوّة يمتنع أن لا توجد النبوة.

فقد جعل الله تعالى آيات الأنبياء ومعجزاتهم دليلاً على إثبات النبوة لهم.

كما قال سبحانه: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ تِسْعَ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ ۖ فَسْـَٔلْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِذْ جَآءَهُمْ فَقَالَ لَهُۥ فِرْعَوْنُ إِنِّى لَأَظُنُّكَ يَٰمُوسَىٰ مَسْحُورًا ﴿١٠١﴾ ﴾ [الإسراء: ١٠١].

فهذه أهم أنواع الدلائل العقلية على إثبات النبوة (٢٦)، وهي دلائل تفيد اليقين بمدلولاتها، ومنها إثبات النبوة وإقامة الحجة على المعاندين، ولا يُنكرها إلا جاحد انطمست فطرته، كما قال تعالى: ﴿وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ۚ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿١٤﴾ ﴾[النمل: ١٤]، وقال تعالى: ﴿ قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَ ۖ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴿٣٣﴾ ﴾[الأنعام: ٣٣].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية:(إن الحق إذا ظهر صار معلوماً بالضرورة والآيات والدلائل الظاهرة تدلّ على لوازمها بالضـرورة، لكن اتباع الهوى يصـدّ عن التصـديق بها واتباع ما أوجبه العلم بها، وهذه حال عامة المكذبين)(٢٧).

**المبحث الخامس: إثبات المعاد الأخروي:**

**وذلك من خلال طريقتين جاء بهما القرآن الكريم، هما:**

**الطريقة الأولى: الاستدلال أو قياس إعادة الخلق على ابتدائه:**

فصـورة الدليل تبيّن أن المقيس عليه أصـعب من المقيس المطلوب إثباته؛ فيلزم من القدرة على الأصـعب، القدرة على الأهون من باب أولى؛ فإذا كان الله قادراً على ابتداء شـيء، فهو بالأَوْلى قادرٌ على إعادته. قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ۚ وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [الروم: ٢٧].

وقوله: أهون بمعنى هيّن، لأن الأشـياء بالنسـبة إلى قدرة الله سـواء فليس فيها شـيء أهون من شيء، بل كل شيء عليه يسير.

**الطريقة الثانية: الاستدلال بخلق السماوات والأرض:**

قال تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَن يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ ۚ بَلَىٰ ۚ إِنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٣٣﴾ ﴾ [الأحقاف: ٣٣].

وقال تعالى: ﴿ لَخَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٥٧﴾ ﴾[غافر: ٥٧].

فخلق السماوات والأرض أعظم من خلق أمثال بني آدم، والقدرة عليه أبلغ، فالعقل يقضي أن القادر على العظيم هو على الصغير اليسير أقدر[٢٨].

وقد اشتمل على هذين الدليلين قوله تعالى: ﴿وضربَ لنا مثلاً..﴾ إلى آخر السورة.

وقد وقفتُ ـــ بتوفيق الله ـــ على شرح لهذه الآيات وبيان لما أرشدت إليه من أدلة المعاد لشيخ الإسلام ابن تيمية .رحمه الله . أسوق منه ما يناسب المقام.

قال - رحمه الله - : (وكذلك ما ذكر في قوله: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ ۖ قَالَ مَن يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴿٧٩﴾ الَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَا أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ ﴿٨٠﴾ أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم ۚ بَلَىٰ وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ ﴿٨١﴾ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾[يس: ٧٨ــ٨٢] فإن قول الله تعالى: ﴿مَن يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ قياسٌ حُذفت إحدى مقدمتيه لظهورها، والأخرى سـالبة كلية قرن معها دليلها وهو المثل المضـروب الذي ذكره بقوله: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ ۖ قَالَ مَن يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ وهذا اسـتفهام إنكاري متضـمن للنفي، أي لا أحد يحي العظام وهي رميم، فإن كونها رميماً يمنع عنده إحياءها لمصيرها إلى حال اليبس والبرودة المنافية للحياة التي مبناها على الحرارة والرطوبة، ولتفرق أجزائها واختلاطها بغيرها ولنحو ذلك من الشـبهات. والتقدير: هذه العظام رميم، ولا أحد يحي العظام وهي رميم، فلا أحد يحييها. ولكن هذه السـالبة كاذبة ومضـمونها امتناع الإحياء؛ فبيّن سـبحانه إمكانه من وجوه ببيان إمكان ما هو أبعد من ذلك وقدرته عليه فقال: ﴿ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ وقد أنشأها من التراب ثم قال: ﴿ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴾ [يس: ٧٩] ليبيّن علمه بما تفرق من الأجزاء

أو استحال ثم قال: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ نَارًا﴾ [يس: ٨٠] فبين أنه أخرج النار الحارة اليابســة من البارد الرطب وذلك أبلغ في المنافاة؛ لأن اجتماع الحرارة والرطوبة أيســر من اجتماع الحرارة واليبوســة.. فتكوّن الحيوان من العناصـر أولى بالإمكان من تكوّن النار من الشجر الأخضر فالقادر على أن يخلق من الشجر الأخضر ناراً أولى بالقدرة أن يخلق من التراب حيواناً فإن هذا معتاد وإن كان ذلك بما يضم إليه من الأجزاء الهوائية والمائية والمقصود الجمع في المولدات. ثم قال: ﴿أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم﴾ [يس: ٨١].

وهذه مقدمة معلومة بالبداهة ولهذا جاء فيها باســتفهام التقرير الدال على أن ذلك مســتقر معلوم عند المخاطب كما قال سبحانه: ﴿ وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ﴿٣٣﴾ ﴾ [الفرقان: ٣٣]، ثم بيّن قدرته العامة بقوله: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ [يس: ٨٢]. وفي هذا الموضـع وغيره من القرآن من الأســرار وبيان الأدلة القطعية على المطالب الدينية ما ليس هذا موضعه وإنما الغرض التنبيه)[٢٩].

**المبحث السادس: طريق التسوية بين المتماثلين والتفريق بين المختلفين:**

تقدم أن الرســل عليهم صــلوات الله وســلامه جاءت بضــرب الأمثال العقلية للناس، التي بها يعرفون التماثل والاختلاف، وهذا موافق لما فطروا عليه ورُكّز في عقولهم من التسوية بين المتماثلين وإنكار التفريق بينهما، ومن التفريق بين المختلفين وإنكار الجمع بينهما[٣٠].

وهذا هو الميزان العدل الذي لا تتعارض أدلّته في نفسها، والذي لا يتعارض مع الكتاب، بل (متى تعارض في ظنّ الظان الكتاب والميزان. النص والقياس الشرعي أو العقلي. فأحد الأمريْن لازم:

إما فســاد دلالة ما احتج به من النص، إما بأن لا يكون ثابتاً عن المعصــوم أو ألاّ يكون دالاً على ما ظنّه.

أو فساد دلالة ما احتج به من القياس ــ سواء كان شرعياً أو عقلياً ــ بفساد بعض مقدّماته أو كلها، لما يقع في الأقيسة من الألفاظ المجملة المشتبهة)[٣١].

وبيان ذلك في المطلبَين الآتيَين:

**المطلب الأول: الآيات القرآنية التي جاءت بهذا الميزان العقلي السَّديد:**

من الآيات التي فيها تذكير للعقول، وتنبيه للفِطر للفهم عن الله، والاقتناع بكلامه وتقديمه على ما سواه، ما يلي:

١- قوله تعالى عقيب إخباره عن عقوبات الأمم المكذبة لرسلهم وما حلّ بهم: ﴿ أَكُفَّارُكُمْ خَيْرٌ مِّنْ أُولَٰئِكُمْ أَمْ لَكُم بَرَاءَةٌ فِي الزُّبُرِ ﴿٤٣﴾ ﴾ [القمر: ٤٣].

قال ابن القيم معلِّقاً: (فهذا محض تعدية الحكم إلى مَن عدا المذكورين بعموم العلّة، وإلا فلو لم يكن [للشيء] حكم مثله لما لزمت التعدية، ولا تمت الحجة)[٣٢].

٢- قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِن مَّكَّنَّاكُمْ فِيهِ وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَارًا وَأَفْئِدَةً فَمَا أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَا أَبْصَارُهُمْ وَلَا أَفْئِدَتُهُم مِّن شَيْءٍ إِذْ كَانُوا يَجْحَدُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴿٢٦﴾ ﴾[الأحقاف: ٢٦].

والمعنى أن حكمكم كحكمهم، فإذا كانواقد أُهلكوا بمعصية الرسل، ولم يدفع عنهم ما مُكّنوا من أسباب العيش، فأنتم كذلك.

وهذا تسويةٌ بين المتماثلين، وهو محض عدل الله بين عباده[٣٣].

٣- وقوله تعالى: ﴿ ۞ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۖ دَمَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ۖ وَلِلْكَافِرِينَ أَمْثَالُهَا ﴿١٠﴾ ﴾[محمد: ١٠].

٤- وقال في التفريق بين المختلفين منكراً على من يسوي بينهم: ﴿ أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ۚ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴿٢١﴾ ﴾ [الجاثية: ٢١]، وقال تعالى: ﴿ أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ ﴿٢٨﴾ ﴾[ص: ٢٨].

فهذه بعض الأدلة العقلية الشرعية المعتبرة التي اشتمل عليها الكتاب العزيز، والتي فاقت "عقليات" المتكلمين، وجاءت بخلاصة ما فيها من حق وزادت عليها، بأفصح عبارة وأتم بيان.

**المطلب الثاني: أقوال علماء الأمة في تقرير هذا الأصل العظيم في الاستدلال:**

قال القاضي عياض مبيّناً وجهاً من أوجه الإعجاز في كتاب الله العزيز: (جمع فيه من بيان علم الشرائع، والتنبيه على طرق الحجاج العقليات، والردّ على فِرق الأمم، ببراهين قوية، وأدلّة بيّنة، سهلة الألفاظ، موجزة المقاصد، رام المتحذلقون بعدُ أن ينصبوا أدلّة مثلها، فلم يقدروا عليها)[٣٤].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (قد تدبّرت عامة ما يذكره المتفلسفة والمتكلمة من الدلائل العقلية،

فوجدت دلائل الكتاب والسُّنة تأتي بخلاصته الصافية من الكدر، وتأتي بأشياء لم يهتدوا لها، وتحذف ما وقع منهم من الشبهات والأباطيل، مع كثرتها واضطرابها)[٣٥].

وقال السيوطي: (قال العلماء: قد اشتمل القرآن العظيم على جميع أنواع البراهين والأدلة، وما من برهان، ودلالة، وتقسيم، وتحرير يبنى من كليات المعلومات العقلية والسمعية إلا وكتاب الله قد نطق به، لكن أورده على عادات العرب دون دقائق طرق المتكلمين لأمرين:

أحدهما: بسبب ما قاله: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ فَيُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ﴿٤﴾ ﴾ [إبراهيم: ٤]. والثاني: أن المائل إلى دقيق المحاجّة هو العاجز عن إقامة الحجة بالجليل من الكلام)[٣٦].

## المبحث السابع: خصائص الأدلة العقلية النقلية:

كما أن ما يميّز هذه الأدلة عن غيرها مما يذكره أهل الكلام ويجعلونه غاية ما يدلّ على المطالب الدينية، خصائصُها التي تفيد العلم والعمل جميعاً؛ لأن غايتها تحقيق العبادة لله جلّ وعلا، أما غاية الطرق الكلامية فهي تحقيق مجرد الإقرار بوجود الباري عزَّ وجلّ، بل إن العمدة عند أهل الكلام هو ما يسمّونه عقليات، هي أصول دينهم قد بنوها على مقاييس وآراء تستلزم ردّ كثير مما جاءت به النُّصوص.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (الوجه الثاني: في مفارقة الطريقة القرآنية الكلامية: أن الله أمر بعبادته التي هي كمال النفوس، وصلاحها، وغايتها، ونهايتها، لم يقتصر على مجرد الإقرار به، كما هو غاية الطريقة الكلامية؛ فلا وافقوا لا في الوسائل، ولا في المقاصد.

فإن الوسيلة القرآنية قد أشرنا إلى أنها فطرية قريبة، موصلة إلى عين المقصود، وتلك قياسية بعيدة، ولا توصل إلا إلى نوع المقصود لا إلى عينه.

وأمّا المقاصد، فالقرآن أخبر بالعلم به والعمل له؛ فجمع بين قوتي الإنسان العلمية والعملية.. حيث قال: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾ ﴾ [البقرة: ٢١]، فالعبادة لابدّ فيها من معرفته، والإنابة إليه، والتذلّل له، والافتقار إليه؛ وهذا هو المقصود.

والطريقة الكلامية إنما تفيد مجرد الإقرار والاعتراف بوجوده، وهذا إذا حصل من غير عبادة وإنابة، كان وبالاً على صاحبه وشقاء له)[٣٧].

كما أن ما يميّز هذه الأدلة كونها يقينية (فدلالة القرآن سمعية عقلية قطعية يقينية، لا تعترضها الشبهات، ولا تتداولها الاحتمالات، ولا ينصرف القلب عنها بعد فهمها أبداً)[٣٨].

وهناك خصائص ومزايا أخرى اتصفت بها الأدلة العقلية القرآنية[٣٩]، هي من الإحكام والاتساق بمكان، مما يمنع اضطرابها أو تناقضها وتعارضها مع نفسها أو مع الأدلة السمعية النقلية؛ لأنها تقرّر قضايا وحقائق مسلّمة في العقول والفِطر السويّة، ومن هنا فإذا (تتبع المتتبع ما في كتاب الله مما حاجّ به عباده في إقامة التوحيد، وإثبات الصفات، وإثبات الرسالة والنبوة، وإثبات المعاد وحشر الأجساد، وطرق إثبات علمه بكل خفي وظاهر، وعموم قدرته ومشيئته، وتفرّده بالملك والتدبير، وأنه لا يستحق العبادة سواه؛ وجد الأمر في ذلك على ما ذكرناه من تصرف المخاطبة منه سبحانه في ذلك على أجلّ وجوه الحجاج، وأسبقها إلى القلوب وأعظمها ملاءمة للعقول، وأبعدها من الشكوك والشُّبه، في أوجز لفظ وأبينه وأعذبه وأحسنه وأرشقه وأدلّه على المراد)[٤٠].

## المبحث الثامن: اضطراب أهل الكلام واختلافهم في معقولاتهم:

على النقيض من حال الأدلة العقلية الشرعية في التوافق والاتساق، نجد أن أهل الكلام لم يثبتوا على رأي واحد متفق في تحديد القضايا العقلية التي جعلوها أصول دينهم، وعارضوا بها كتاب ربّهم وسنة نبيهم.

فكل طائفة من أهل الكلام تعارض الأخرى، وتقول في أدلة خصومها: إن العقل يدلّ على فسادها لا على صحتها، بل لقد تنازعوا فيما يقولون إنه من العلوم الضرورية، فيثبت الفريق منهم بالضرورة العقلية، ما ينفيه الفريق الآخر بالضرورة نفسها![٤١]

والأمثلة على اختلاف أهل الكلام على موجب العقل في المسائل التي خاضوا فيها كثيرة جدّاً، يدلّ لذلك ما حوته كتب المقالات والفرق من الآراء الكثيرة في المسألة الواحدة، بل نجد ذلك حتى عند أصحاب المذهب الواحد.

من تلك الأمثلة ما حكاه شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ من أن[٤٢]:

- أكثر العقلاء يقولون: نحن نعلم بالضرورة العقلية امتناع رؤية مرئي من غير معاينة ومقابلة، ويقول طائفة من العقلاء بإمكان ذلك.

- كون الموصوف عالماً بلا علم، قادراً بلا قدرة، حيّاً بلا حياة ممتنع في ضرورة العقل، فإن في العقلاء من ينازع في ذلك بالحجة نفسها.

- أكثر العقلاء يمنع بضرورة العقل كون الشيء الواحد أمراً نهياً خبراً، وآخرون ينازعون في ذلك.

- أكثر العقلاء يقولون: إن كون العقل والعاقل والمعقول، والعشق والعاشق والمعشوق، والوجود والموجود، والوجوب والعناية أمراً واحداً هو ممتنع في ضرورة العقل، فإن آخرين ينازعون في ذلك.

(وهذا باب واسع، فأهل العقليات من أهل النفي والإثبات، كلٌّ منهم يدّعي أن العقل دلّ على قوله المناقض لقول الآخر. وأما السَّمع فدلالته متفق عليها بين العقلاء..

وأهل الحق لا يطعنون في جنس الأدلة العقلية، ولا فيما علم العقل صحته، وإنما يطعنون فيما يدّعي المعارض أنه يخالف الكتاب والسُّنة، وليس في ذلك دليل صحيح في نفس الأمر، ولا دليل مقبول عند عامة العقلاء ولا دليل لم يقدح فيه بالعقل)[٤٣].

هذا، وقد استعمل رسول الله ﷺ هذه الأقيسة العقلية والأمثال المضروبة في تقرير التوحيد، واثبات الصفات لله تعالى، وتبعه على ذلك الصحابة ومن جاء بعدهم من أئمة الدين.

فلما قال رسول الله ﷺ : " ما منكم من أحد إلا سيخلو به ربه كما يخلو أحدكم بالقمر ليلة البدر" قال له أبو رزين العقيلي [٤٤] : كيف يا رسول الله وهو واحد ونحن كثير ؟ فقال : " سأنبئك بمثل ذلك في آلاء الله ، هذا القمر آية من آيات الله، كلكم يراه مخليا به، فالله أعظم " [٤٥]. وابن عباس رضي الله عنهما لما أخبر بالرؤية عارضه السائل بقوله تعالى: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٠٣﴾ ﴾ [ الأنعام : ١٠٣ ] ، فقال له : ( ألا ترى السماء ؟ فقال: بلى . قال : أتراها كلها؟ قال : لا[٤٦]. فبيّن له أن نفي الإدراك لا يقتضي نفي الرؤية.

ومن صنيع الأئمة ما ذكره شيخ الإسلام عن الإمام أحمد بقوله : (وكذلك الأئمة كالإمام أحمد في رده على الجهمية، لما بين دلالة القرآن على علوه تعالى واستوائه على عرشه، وأنه مع ذلك عالم بكل شيء، كما دل على ذلك قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٤﴾ ﴾ [ الحديد: ٤] فبيّن أن المراد بذكر المعية: أنه عالم بهم كما افتتح الآية بالعلم وختمها بالعلم، وبيّن سبحانه أنه مع علوه على العرش يعلم ما الخلق عاملون كما في حديث عبد الله ابن مسعود الذي يقول فيه : » والله فوق عرشه وهو يعلم ما أنتم عليه«[٤٧] فبيّن الإمام أحمد إمكان ذلك بالاعتبار العقلي، وضرب مثلين - ولله المثل الأعلى- فقال: لو أن رجلا في يده قوارير فيها ماء صاف لكان بصره قد أحاط بما فيها مع مباينته؛ فالله - وله المثل الأعلى- قد أحاط بصره بخلقه، وهو مستو على عرشه. وكذلك لو أن رجلا بنى دارا لكان مع خروجه عنها يعلم ما فيها، فالله الذي خلق العالم يعلمه مع علوه عليه،كما قال تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٤﴾ ﴾ [الملك: ١٤])[٤٨] .

فهذا منهج أهل السنة في الأخذ بالأدلة العقلية الصحيحة، ولم يلتفتوا إلى عقليات أهل الكلام لعدم وفائها بالمقصود والمطلوب في الأمور الإلهية والدينية، وليس عجزا عنها كما يروجه المخدوعون بتلك العقليات ، ولذلك قال الإمام الخطابي – رحمه الله : ( واعلم أن الأئمة الماضين، والسلف المتقدمين، لم يتركوا هذا النمط من الكلام ، وهذا النوع من النظر عجزاً ولا انقطاعاً دونه.

وقد كانوا ذوي عقول وافرة، وأفهام ثاقبة، وكان في زمانهم هذه الشبه والآراء، وهذه النِّحل والأهواء، وإنما تركوا هذه الطريقة وأضربوا عنها لما تخوّفوه من فتنتها، وحذروه من سوء مغبتها، وقد كانوا على بينة من أمرهم، وعلى بصيرة من دينهم، لما هداهم الله به من توفيقهم، وشرح به صدورهم من نور معرفته، ورأوا أن فيما عندهم من علم الكتاب وحكمته، وتوقيف السنة وبيانها غنى ومندوحة عما سواها...)(٤٩).

**الخاتمة:**

توصلت في نهاية هذا البحث إلى عدة نتائج، أهمها:

١- غنى النصوص الشرعية، من القرآن والسنة، بالدلالة العقلية القاطعة للوهم، والشك، والاضطراب.

٢- وفيها كذلك دفع فرية أن منهج السلف منهج خطابي يصلح للعامة فقط، وأن المنهج الفلسفي هو المنهج البرهاني، وهو الحقيق بالصدارة والوقوف في مواجهة الشك والارتياب عند الملحدين، والمحاربين لدعوات الرسل ورسالاتهم.

٣- شهادة كبار أئمة الأمة وعلمائها على حقيقة الأدلة القرآنية العقلية في تقرير قضايا الاعتقاد.

٤- نجاعة المنهج السلفي في الاستدلال العقلي من خلال مؤلفاتهم التي اهتمت بنقض دعاوى من يجعل العقل البشري – أيًّا كان- هو الميزان الذي يحاكم إليه وحي الله تعالى.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

**هوامش البحث:**

(١) كإثبات ظواهر النصوص وأنها حق، والعمل بالمحكم والإيمان بالمتشابه، والتماس تأويل المتشابه بالرد إلى المحكم، واعتماد ما ورد عن الرسول ﷺ مورد التفسير والبيان للنصوص، وأنه قاطع في تلك الموارد.

(٢) ابن القيم، مفتاح دار السعادة (٤٥٦/١-٤٥٧).

(٣) ابن تيمية، مجموع الفتاوى (١٠٦/٤).

(٤) انظر: الزنيدي، مصادر المعرفة في الفكر الديني والفلسفي: دراسة نقدية في ضوء الإسلام. (ص٣٩٦ وما بعدها).

(٥) الهمداني، المغني في أبواب العدل والتوحيد (١٦٧/١٢).

(٦) في قوله تعالى: ﴿فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِن رَّبِّكَ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِۦٓ﴾ [القصص: ٣٢].

(٧) ابن تيمية: مجموع الفتاوى (٢٩٦/٣)، (٣٧/٢)، ودرء تعارض العقل والنقل (٢٨/١-٢٩) و(٣٠٥/٣) والردّ على المنطقيين (ص٣٣٣).

(٨) مصدر سابق (ص٣٨٢).

(٩) المصدر السابق (ص٣٨٢).

(١٠) انظر في هذا الموضوع: عبيدات، الدلالة العقلية في القرآن ومكانتها في تقرير مسائل العقيدة الإسلامية، د.العريفي، الأدلة العقلية النقلية على أصول الاعتقاد، (ص٢٠٩-٣٠٧)، ود. القرني، المعرفة في الإسلام مصادرها ومجالاتها (ص٥٠٦ وما بعدها).

(١١) ابن تيمية، الرد على المنطقيين (ص٢٥٣).

(١٢) انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (٧٤/١٧).

(١٣) هكذا في الأصل ولعلّ الأولى أن تكون العبارة: أن يكون الحكم المطلوب في محله أولى بالثبوت منه في الصورة.

(١٤) ابن تيمية: شرح العقيدة الأصفهانية (ص٣٩٨).

(١٥) ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل (٢٩/١-٣٠)؛ (٣٤/٤)؛ (١٥٤/٧، ٣٢٣، ٣٦٢)، وبيان تلبيس الجهمية (٣٢٧/١، ٥٦٢)، وشرح العقيدة الأصفهانية (ص٣٩٩)، والتدمرية (ص٥٠).

(١٦) انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى (٣٥٧/١٦).

(١٧) انظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (٥٩٤/٢).

(١٨) انظر: ابن القيم، الصواعق المرسلة (١٠٣٠/٣).

(١٩) المصدر السابق (١٠٣١/٣).

(٢٠) ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل (٣٦/١-٣٧).

(٢١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى (٤٥٠/١٦).

(٢٢) المصدر السابق (٣٥٧/١٦).

(٢٣) انظر: الأدلة العقلية النقلية (ص٣٧١-٣٧٦).

(٢٤) انظر: التدمرية (ص١٥١).

(٢٥) الصواعق المرسلة (٩١٥/٣).

(٢٦) ينظر: ابن تيمية، شرح الأصبهانية (١٤١-١٤٢، ٢١٢).

(٢٧) النبوات (ص٢٥٨).

(٢٨) انظر: ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل (٣٢/١)؛ و د. الزنيدي، مصادر المعرفة (ص٣٩٩)؛

(٢٩) ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل (٣٣/١-٣٥).

(٣٠) انظر: ابن القيم، إعلام الموقعين (١٣١/١).

(٣١) ابن تيمية، الردّ على المنطقيين (ص٣٧٣).

(٣٢) ابن القيم، إعلام الموقعين (١٣١/١-١٣٢).

(٣٣) انظر: المصدر السابق (١٣٢/١).

(٣٤) عياض، الشفا (٣٩٠/١-٣٩١).

(٣٥) ابن تيمية، مجموع الفتاوى (٢٣٢/١٩-٢٣٣). وانظر: المصـدر السـابق (٢٩٦/٣، ٣٣١)، ودرء تعارض العقل والنقل (٢٨/١)، (٣٥٢/٧)، ومنهاج السُّنة (١١٠/٢)؛ وابن أبي العز، شرح العقيدة الطحاوية (٧٦/١).

(٣٦) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن (١٣٥/٢).

(٣٧) ابن تيمية، مجموع الفتاوى (١٢/٢-١٣). وانظر: ابن تيمية، الردّ على المنطقيين (ص١٦٢).

(٣٨) ابن القيم، مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية أهل العلم والإرادة (٤٥٦/١-٤٥٧).

(٣٩) انظر: د. العريفي، الأدلة العقلية النقلية (ص٨٢-١١٤)، و د. عبيدات ، الدلالة العقلية في القرآن (ص٤٨٣-٥٠٤).

(٤٠) ابن القيم، الصواعق المرسلة (٤٦٠/٢).

(٤١) انظر: ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل (١٤٥/١)، (١٩٣/١).

(٤٢) انظر: ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل (١٤٥/١-١٤٦)، (١٩٣/١-١٩٤).

(٤٣) ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل (١٩٣/١-١٩٤).

(٤٤) هو : لقيط بن عامر بن صـبرة، أبو رزين العقيلي، صـحابي مشـهور، عداده في أهل الطائف. انظر : ابن عبد البرّ، الاستيعاب ( ٢٢٠/٤)، وابن حجر، الإصابة ( ١٤/٩).

(٤٥) أخرجه عبد الله بن أحمد في السـنة (٢٥٨/١ برقم ٤٧٥) واللفظ له، وابن خزيمة في التوحيد ( ٣٦٣/١-٣٦٤برقم ٢١٧) بنحوه.

(٤٦) أخرجه ابن أبي حاتم في التفسير ( ١٣٦٣/٤ برقم ٧٧٣٧). وانظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (١٦٧/٢).

(٤٧) أخرجه الدارمي في الرد على الجهمية ( ص ٤٦ رقم ٨١)، والدارمي، الردّ على المريسـي (ص٧٣، ٩٠)، وابن خزيمة، التوحيد (٢٤٢/١ برقم ١٤٩)، والطبراني في الكبير (٢٠٢/٩ برقم ٨٩٧٨). وصـحّح إسـناده الذهبي ، كما في العلوّ للعلي الغفّار (٦١٦/١).

(٤٨) ابن تيمية، درء التعارض ( ٢٣٧/١-٢٣٨ ). وكلام الإمام أحمد وحجاجه موجود في كتابه "الرد على الجهمية والزنادقة " ( ص ٩٤-٩٧ ).

(٤٩) التيمي، الحجة في بيان المحجة ( ٣٧٣/١). ونقل هذا الكلام وغيره الإمام ابن تيمية في كتابه " نقض التأسيس" ( ٢٥٢/١-٢٥٥).

قائمة المراجع:

١. ابن أبي العز الحنفي، علي. ١٤٠٨هـ)، شرح العقيدة الطحاوية، تحقيق شعيب الأرناؤوط ود.عبدالله التركي، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة.

٢. ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم. (١٤٠٤هـ)، الردّ على المنطقيين، ط٦، لاهور، باكستان، إدارة ترجمان السنة.

٣. ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم. (١٤٠٦هـ)، منهاج السُّنة لابن تيمية، تحقيق د. محمد رشاد سالم. الرياض، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٤. ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم. (١٤٣٠هـ)، بيان تلبيس الجهمية ، تحقيق راشد بن حمد الطيار، ط١، المدينة النبوية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف.

٥. ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم. (١٤٣٠هـ)، شرح العقيدة الأصفهانية، تحقيق د. السعوي، ط١، الرياض، مكتبة دار المنهاج.

٦. ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم. (د.ت)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع عبد الرحمن بن قاسم، (د.ط)، مكة، الرئاسة العامة لشؤون الحرمين الشريفين.
٧. ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم. (د.ت)،التدمرية، تحقيق د.محمد بن عودة السعوي. الرياض، دار العبيكان.
٨. ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم.(١٤٠٥)، النبوات لابن تيمية، تعليق محمد عوض، بيروت، دار الكتاب العربي.
٩. ابن حجر، أحمد بن علي. (١٤١١هـ)، الإصابة في تمييز الصحابة. تحقيق طه محمد الزيني، (د.ط)، القاهرة، مكتبة ابن تيمية.
١٠. ابن قيم الجوزية، شمس الدين. (١٤٠٨هـ)، الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة لابن القيم، تحقيق د. علي الدخيل الله، ط١، الرياض، دار العاصمة.
١١. ابن قيم الجوزية، شمس الدين. (١٤١٦هـ)، مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية أهل العلم والإرادة، تحقيق علي حسن الحلبي، ط١، السعودية، دار ابن عفان.
١٢. ابن قيم الجوزية، شمس الدين. (د.ت)، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تعليق طه عبد الرؤوف سعد، (د. ط)، بيروت، دار الجيل.
١٣. ابن كثير، إسماعيل. (١٤٠٨ه)، تفسير القرآن العظيم، ط٢، بيروت، دار المعرفة.
١٤. الأصبهاني، أبو القاسم. (١٤١١هـ)، الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة، تحقيق محمد أبو رحيّم، ط١، ، الرياض، دار الراية.
١٥. الدارمي، أبو سعيد. (١٤٠٥ه)، الرد على الجهمية والزنادقة، تحقيق بدر البدر، الكويت، الدار السلفية.
١٦. ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم. (١٤٠٠)، درء تعارض العقل والنقل لابن تيمة، تحقيق د. محمد رشاد سالم، ط١، الرياض: توزيع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .
١٧. الزنيدي، عبد الرحمن بن زيد. (١٤١٢هـ)، مصادر المعرفة في الفكر الديني والفلسفي: دراسة نقدية في ضوء الإسلام، ط١، الرياض، مكتبة المؤيد.
١٨. السيوطي، جلال الدين.(١٩٨٧)، الإتقان في علوم القرآن، ط١، دمشق، مكتبة ابن كثير.
١٩. عبيدات، عبدالكريم. (١٤٢٠)، الدلالة العقلية في القرآن ومكانتها في تقرير مسائل العقيدة الإسلامية، ط١، الأردن، دار النفائس.
٢٠. العريفي، سعود.(١٤١٩ه)، الأدلة العقلية والنقلية على أصول الاعتقاد ط١، مكة، عالم الفوائد.
٢١. عياض، بن موسى القاضي. (د.ت)، الشفا بتعريف حقوق المصطفى القاضي. تحقيق على محمد البجاوي، القاهرة، (د.ط)، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي.
٢٢. القرطبي، أبو عبد الله. (د.ت)، الجامع لأحكام القرآن، (د.ط)، بيروت، دار الشام للتراث.
٢٣. القرني، عبد الله. (١٤٢٠ه)، المعرفة في الإسلام مصادرها ومجالاتها ، ط١، مكة، عالم الفوائد.
٢٤. الهمداني، عبد الجبار القاضي. (١٩٦٠م)، المغني في أبواب العدل والتوحيد، القاهرة، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

**Arabic references:**

1. Ibn Abi al-'Izz al-Hanafi, Ali. (1408 AH), Sharh al-'Aqidah al-Tahawiyyah, ed. Shu'aib Al-Arna'oot and Dr. Abdullah al-Turki, 1st ed., Beirut, Al-Resalah Publishers.
2. Ibn Taymiyyah, Ahmad ibn Abdul-Halim. (1404 AH), Al-Radd 'ala al-Mantiqiyyin, 6th ed., Lahore, Pakistan, Idara Tarjuman al-Sunnah.
3. Ibn Taymiyyah, Ahmad ibn Abdul-Halim. (1406 AH), Minhaj al-Sunnah by Ibn Taymiyyah, ed. Dr. Muhammad Rashad Salem, Riyadh, Publications of Imam Muhammad ibn Saud Islamic University.
4. Ibn Taymiyyah, Ahmad ibn Abdul-Halim. (1430 AH), Bayan Talbis al-Jahmiyyah, ed. Rashid bin Hamad al-Tayyar, 1st ed., Medina, King Fahd Complex for the Printing of the Holy Quran.
5. Ibn Taymiyyah, Ahmad ibn Abdul-Halim. (1430 AH), Sharh al-'Aqidah al-Asfahaniyyah, ed. Dr. Al-Suway, 1st ed., Riyadh, Dar al-Minhaj.
6. Ibn Taymiyyah, Ahmad ibn Abdul-Halim. (n.d.), Majmu' Fatawa Sheikh al-Islam Ibn Taymiyyah, collected by Abdul Rahman bin Qasim, (n.p.), Mecca, General Presidency for the Affairs of the Grand Mosque and the Prophet's Mosque.
7. Ibn Taymiyyah, Ahmad ibn Abdul-Halim. (n.d.), Al-Tadmuriyyah, ed. Dr. Muhammad bin Ouda al-Suway, Riyadh, Dar al-Obikan.
8. Ibn Taymiyyah, Ahmad ibn Abdul-Halim. (1405 AH), Al-Nubuwwat by Ibn Taymiyyah, commentary by Muhammad Awad, Beirut, Dar al-Kitab al-Arabi.
9. Ibn Hajar, Ahmad ibn Ali. (1411 AH), Al-Isabah fi Tamyiz al-Sahabah, ed. Taha Muhammad al-Zaini, (n.p.), Cairo, Ibn Taymiyyah Library.
10. Ibn Qayyim al-Jawziyyah, Shams al-Din. (1408 AH), Al-Sawa'iq al-Mursalah 'ala al-Jahmiyyah wa al-Mu'attilah by Ibn al-Qayyim, ed. Dr. Ali al-Dakhil Allah, 1st ed., Riyadh, Dar al-Asimah.
11. Ibn Qayyim al-Jawziyyah, Shams al-Din. (1416 AH), Miftah Dar al-Sa'adah wa Manshur Wilayah Ahl al-'Ilm wa al-Iradah, ed. Ali Hasan al-Halabi, 1st ed., Saudi Arabia, Dar Ibn Affan.
12. Ibn Qayyim al-Jawziyyah, Shams al-Din. (n.d.), I'lam al-Muwaqqi'in 'an Rabb al-'Alamin, commentary by Taha Abdul Ra'ouf Saad, (n.p.), Beirut, Dar al-Jeel.
13. Ibn Kathir, Ismail. (1408 AH), Tafsir al-Qur'an al-'Azim, 2nd ed., Beirut, Dar al-Ma'rifah.
14. Al-Isbahani, Abu al-Qasim. (1411 AH), Al-Hujjah fi Bayan al-Mahajjah wa Sharh 'Aqidah Ahl al-Sunnah, ed. Muhammad Abu Rahim, 1st ed., Riyadh, Dar al-Rayah.
15. Al-Darimi, Abu Said. (1405 AH), Al-Radd 'ala al-Jahmiyyah wa al-Zanadiqah, ed. Badr al-Badr, Kuwait, Al-Dar Al-Salafiyyah.

16. Ibn Taymiyyah, Ahmad ibn Abdul-Halim. (1400 AH), Dara' Ta'arud al-'Aql wa al-Naql by Ibn Taymiyyah, ed. Dr. Muhammad Rashad Salem, 1st ed., Riyadh: Distribution of Imam Muhammad ibn Saud Islamic University.
17. Al-Zinidi, Abdul Rahman bin Zaid. (1412 AH), Masadir al-Ma'rifah fi al-Fikr al-Dini wa al-Falsafi: Dirasah Naqdiyyah fi Daw' al-Islam, 1st ed., Riyadh, Maktaba al-Mu'ayyad.
18. Al-Suyuti, Jalal al-Din.(1987), Al-Itqan fi 'Ulum al-Qur'an, 1st ed., Damascus, Ibn Kathir Library.
19. Obaidat, Abdul Karim. (1420), The Rational Indication in the Quran and its Status in Establishing the Issues of Islamic Creed, 1st ed., Jordan, Dar al-Nafaes.
20. Al-Arifi, Saud.(1419 AH), The Rational and Traditional Proofs on the Fundamentals of Belief, 1st ed., Mecca, 'Alam al-Fawa'id.
21. Iyad, Qadi bin Musa. (n.d.), Al-Shifa bi Ta'rif Huquq al-Mustafa Al-Qadi, ed. Ali Muhammad al-Bijawi, (n.p.), Cairo, Isa al-Babi al-Halabi Printing Press.
22. Al-Qurtubi, Abu Abdullah. (n.d.), Al-Jami' li Ahkam al-Quran, (n.p.), Beirut, Dar al-Sham for Heritage.
23. Al-Qarni, Abdullah. (1420 AH), Al-Ma'rifah fi al-Islam Masa Cyprus
24. Al-Hamdani, Abdul Jabbar al-Qadi. (1960 CE), Al-Mughni fi Abwab al-'Adl wa al-Tawhid, Cairo, Al-Dar al-Misriyyah li al-Talif wa al-Tarjamah.